



2013

ANNUAL MEETINGS

World Bank Group
International Monetary Fund
Washington, D.C.

Governor's Statement No. 5 (A)

October 11, 2013

Statement by the Hon. **SHEIKH SALEM ABDUL-AZIZ AL-SABAH**,
Governor of the Bank and the Fund for **KUWAIT**,
on Behalf of the Arab Governors

كلمة المجموعة العربية

يلقيها معالي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية بدولة الكويت
نيابة عن المحافظين العرب

في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أكتوبر 2013

السيد الرئيس، السيدات والسادة،،

يطيب لي بداية أن أعبر لكم عن سروري لإعطائي الفرصة لمخاطبة اجتماعكم هذا العام نيابة عن زملائي في المنطقة العربية، تلك المنطقة التي تحظى التطورات فيها اليوم باهتمام المجتمع الدولي، لما لها من أثر كبير على الاستقرار والازدهار في العالم.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،،

لا تزال اقتصادات الدول العربية تواجه مخاطر وتحديات كبيرة في ظل استمرار الاضطرابات التي يشهدها عدد من دول المنطقة ، وما نتج عن ذلك من حالة عدم اليقين من تطور الأوضاع في هذه الدول من جهة ، وتداعيات تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. وقد انعكس كل ذلك في تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة ، تحديداً بين الشباب ، وتضاؤل الحيز المالي المتاح ، وهو الأمر الذي يبدو أكثر وضوحاً لدى الدول العربية التي تمر باضطرابات أو تحولات سياسية. وقد دفع الأمر بعض هذه الدول ، حرصاً منها على الاستجابة للضغوط الاجتماعية ، إلى زيادة نفقات الدعم والأجور ، مما عمق الاختلالات المالية لديها. ولا يخفى عليكم الانعكاسات السلبية الكبيرة لهذه الأوضاع والتطورات على معيشة المواطنين في هذه الدول ومعاناتهم ، والتي لا أشك في أنها تمثل مصدراً للقلق لنا جميعاً في المجتمع الدولي.

هذا ، وتدرك دولنا العربية الحاجة في هذا الإطار للمزيد من العمل والجهود لمواجهة التحديات على المديين المتوسط والبعيد. ويشمل ذلك تعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز فرص التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما يتطلب المزيد من الجهود لتنويع قواعد الإنتاج والموارد الاقتصادية ، وتعزيز الاحتياجات في المجالات الحيوية ، مثل الغذاء والطاقة والمياه والبنية التحتية ، إلى جانب إصلاح النظم التعليمية لتلبية الطلب على العمالة المؤهلة والمنتجة مع تهيئة أسواق العمل لتوفير فرص عمل جديدة ومناسبة للشباب.

ولمقابلة هذه التحديات ، تدرك دولنا العربية الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه شركاء التنمية العالميين ، بما فيهم المؤسسات المالية الدولية ، لتوفير الدعم للإصلاحات اللازمة ، كمكمل للجهود والمبادرات والمساعدات المالية الإقليمية. ولاشك أن الأمر يحتاج للمزيد من التعاون والعمل المشترك لإيجاد الحلول المناسبة. ونحن نتطلع بكل تأكيد لجهود ومشاركة أكبر من المجتمع الدولي في هذا الشأن.

السيد الرئيس ، السيدات والسادة ،

أود وزملائي التأكيد على الأهمية الكبيرة لتوسيع نطاق التعاون بين حكوماتنا وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وإذ ننوه في هذه المناسبة بالاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي، معربين عن دعمنا لها في السعي لاستئصال الفقر المدقع وتعزيز فرص الازدهار للجميع، فإننا ندعو في الوقت نفسه البنك

الدولي للعمل على تحويل هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة إلى برامج تنمية محددة في منطقتنا العربية ، تركز على تحقيق نتائج ملموسة قابلة للقياس .

وانطلاقاً مما تقدم ، اسمحوا لي وبالاستناد إلى أوضاع المنطقة ، أن أشير لثلاثة محاور من القضايا التي يتعين التركيز عليها ، يتناول الأول منها ، وهو الأهم ، دور صندوق النقد والبنك الدوليين في المنطقة العربية ، ويتطرق الثاني إلى موضوع مراجعة صيغة الحصص في الصندوق، ويتعلق الثالث بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ما بعد 2015.

أما بخصوص دور صندوق النقد والبنك الدوليين ، فإننا وإذ ندرك الدور بالغ الأهمية الذي تلعبه المؤسساتان لتشجيع التصحيح والإصلاح الاقتصادي في المنطقة، سواء عبر توفير المشورة بشأن السياسات المناسبة أو عبر تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية ، إلا أننا ندرك أيضاً أن هناك حاجة حقيقية اليوم لزيادة الدعم المقدم منهما. ويشمل ذلك دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز قدرات ومثانة اقتصادات دول المنطقة في مواجهة الصدمات الناتجة عن الصراعات والاضطرابات السياسية التي تمر بها. وندعو المؤسساتين ، وتحديداً البنك الدولي ، إلى تكثيف الدعم لهذه الدول - سيما اليمن وفلسطين ومنطقة القرن الأفريقي بالإضافة إلى الدول المحيطة بسورية - بما يساعد في مواجهة هذه التحديات بالصورة المناسبة.

صحيح أن صندوق النقد والبنك الدوليين قد كثفا عملهما التحليلي في منطقتنا خلال العام الماضي ، سيما في مجالي معالجة الدعم العام من جهة والحماية

الاجتماعية وتوظيف العمالة من جهة أخرى، إلا أنه وإذ نقدر هذه الجهود ، إلا أننا نرى أن المجال لا يزال متاح للمزيد من المشورة والدعم الذي يتعين أن يراعي اعتبارات عوامل الاقتصاد السياسي لهذه المنطقة .

وإلى جانب الدعم الفني ، هناك احتياجات ملحة لتقديم مساعدات مالية واسعة النطاق لهذه الدول التي تشهد تحولات سياسية. ولاشك أنها تحتاج لدعم مباشر من صندوق النقد والبنك الدوليين، والمشاركة في صياغة خطط وبرامج محددة على المدى القصير والطويل الأجل لتحقيق الاستقرار والتنمية، وفقاً لنتائج قابلة للقياس تمثل حافز لتوفير الدعم المالي على نطاق أوسع. ونحن نعلق أهمية كبيرة على الدور الذي يضطلع به كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في تعبئة الدعم المالي اللازم.

وفي هذا الإطار ، أود التأكيد على أن الدول العربية المانحة ، والمؤسسات العربية والإقليمية الأخرى، هي على أتم الاستعداد للعمل والتعاون الوثيق مع المؤسسات في هذا الصدد. ولعل من المناسب أيضاً أن يكون كل من صندوق النقد والبنك الدوليين همزة وصل تربط بين المنطقة العربية والمجتمع الدولي ، وأن يستخدمتا قدراتهما المالية والفنية ، والأهم منها قدراتهما التوفيقية لمساعدة المنطقة وهذه الدول المعنية في تجاوز هذه الفترة الانتقالية الحرجة. ويمثل إتاحة قدر أكبر من موارد البنك والصندوق أمراً ضرورياً في بعض الحالات للاستمرار في عملية التكيف وتعزيز ثقة المستثمرين في هذه الاقتصادات.

كما ندعو في هذه المناسبة شركاءنا وأصدقاءنا في مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي لبذل المزيد من الجهود والمشاركة في توفير التمويل بشكل أكثر تكافؤاً ومماثلاً للدعم الذي توفره دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد. إننا ندعو مجموعة الثماني العاملة في إطار شراكة "دوفيل" إلى تكثيف مشاركتها في جهود الإصلاح في المنطقة، بما يعزز دور هذه الشراكة وجعلها منبراً داعماً للإصلاحات المناسبة على نحو متوازن تسانده مستويات كافية من التمويل الخارجي.

ومن جانب آخر ، نود الإشارة إلى أنه ينبغي للبرامج والمشروعات التي يدعمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين أن تراعي اعتبارات الاقتصاد السياسي التي تواجه الدول المعنية. فقد حان الوقت لكي تبرهن المؤسسات على أن سياستيهما بالنسبة لمنطقتنا تتجاوز فيها المناهج التقليدية والبرامج والمشروعات المنفردة، وذلك من خلال وضع استراتيجية أكثر ملاءمة للتحديات الجديدة التي تواجه المنطقة. ونحن نعلم أن البنك والصندوق قاما بمثل هذا الدور في مناطق متعددة من العالم في فترات حاسمة أخرى. ونأمل أن تحظى منطقتنا اليوم بمثل هذا الدور. ونأمل قيام كل من البنك والصندوق بالمبادرة والإسراع في صياغة الخطط والاستراتيجيات المناسبة، والمشاركة الفعالة في تنفيذها، مؤكداً لكم أن الدول العربية على أتم الاستعداد لدعم دورهما في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثاني حول **مراجعة صيغة الحصص**، بما في ذلك المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص للصندوق ، فإننا نود أن نوكد مجدداً أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تقضي إلى تمثيل عادل ومنصف للدول العربية في الصندوق. فليس خافياً أن معظم نسب الحصص المحولة إلى بعض بلدان الأسواق

الناشئة والبلدان النامية وفقاً لإصلاحات عامي 2008 و2010 كانت على حساب بلدان أسواق ناشئة وبلدان نامية أخرى، بما في ذلك معظم الدول العربية. كذلك يتعين أن تأخذ المراجعة في الاعتبار المساهمات المالية لبلدان الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية الأخرى من الأعضاء الراغبين في دعم موارد الصندوق عند توزيع أنصبة الحصص ، مؤكداً مجدداً أن هذا ينبغي ألا يكون على حساب البلدان الأخرى ضمن مجموعة بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثالث بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة لما بعد 2015، فإننا نود أن نؤكد على دعمنا الكامل لمجموعة البنك الدولي في سعيها لمساندة جهود الأمم المتحدة في بناء الإطار المالي لأجندة هذه الأهداف. كما أننا ندعم جهود البنك في إيجاد الحلول المناسبة والمبتكرة لدعم الازدهار والمساواة والاستدامة ، من خلال تشجيع مشاركة أكبر من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وفعاليات القطاع الخاص، سعياً لتوفير التمويل اللازم وتحسين نوعيته، وسبباً لدعم هذه الأهداف وتحقيق التنمية والمساهمة في بناء مستقبل أفضل للجميع.

ونود في هذا السياق أن نشيد بمساعي وجهود البنك والصندوق لتحسين إعداد ونشر الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية اللازمة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

بالنسبة لكل القضايا سالفة الذكر ، أود أن أؤكد أننا كمجموعة عربية ننوي القيام بما يتجاوز هذه الكلمة السنوية المشتركة أثناء الاجتماعات السنوية، فنحن بحاجة من البنك والصندوق إلى رؤية واضحة المعالم وبرامج زمنية محددة يتاح متابعتها بصورة دورية والإطلاع على تطور تنفيذها وفقاً لنتائج قابلة للقياس ، بما في ذلك كمية التمويل المرصودة للمنطقة ونسبة الموظفين العرب من إجمالي موظفي المؤسسات، بالإضافة إلى نتائج تحفيز مساهمات المجتمع الدولي وزيادة الوصول للأسواق المالية، للمساعدة في خلق اقتصاديات قادرة على استيعاب المزيد من العمالة وتحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعي.

أنتم شركاؤنا في التنمية ، لذا نطلب مضاعفة جهودكم لتحقيق الأهداف المرجوة التي تعزز هذه الشراكة ، والتعاون بما يساهم في تجاوز هذا المنعطف الحاسم من تاريخ المنطقة.

وشكراً لكم ،،